

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين في شركة أسمنت المنطقة الشمالية

(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة أسمنت المنطقة الشمالية (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") والشركات التابعة لها (يُشار إليهم مجتمعين بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وأدائها المالي الموحد وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وُفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة	الأمر الرئيسية للمراجعة
قمنا بتنفيذ إجراءات المراجعة التالية المتعلقة بالتحقق من سلامة تقييم الإدارة للانخفاض في القيمة الدفترية للشهرة:	تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة: كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، بلغت القيمة الدفترية للشهرة مبلغ ٥٠٦,٩ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م: ٥٠٦,٩ مليون ريال سعودي).
- تقييم التصميم والتنفيذ لإجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة المتعلقة بعملية تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة.	أجرت الإدارة اختبار التقييم السنوي للانخفاض في قيمة الشهرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) "الهبوط في قيمة الأصول". ولأن الشهرة موزعة على الوحدات المولدة للنقد المعنية، تم إجراء اختبار تقييم الانخفاض في القيمة عن طريق مقارنة القيمة الدفترية لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد، بما في ذلك الشهرة، مع قيمتها القابلة للاسترداد.
- تقييم مدى ملاءمة تخصيص الإدارة للشهرة على الوحدات المولدة للنقد بناءً على متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦.	تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد المحددة بناءً على حساب القيمة قيد الاستخدام. باستخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة عن طريق استخدام توقعات التدفقات النقدية بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من قبل الإدارة والتي تغطي فترة خمس سنوات. تنطوي عملية احتساب المجموعة للقيمة قيد الاستخدام للوحدات المولدة للنقد على أحكام وافترضاات جوهرية متعلقة بتوقعات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم المستخدمة وهي افتراضات بالغة الحساسية للتغيرات، مما يجعلها ذات تأثير مباشر في تحديد القيمة القابلة للاسترداد وبالتالي في نتيجة اختبار الانخفاض في قيمة الشهرة.
- إشراك خبراء داخليين لدينا للمساعدة في تقييم مدى معقولية احتساب القيمة قيد الاستخدام ومدى معقولية المنهجية والاحكام والافتراضات الأساسية المستخدمة، بما في ذلك توقعات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم المستخدمة.	لقد اعتبرنا الانخفاض في قيمة الشهرة كأمر مراجعة رئيسي نظرا لأهمية الاحكام والافتراضات المستخدمة في احتساب القيمة القابلة للاسترداد وعدم التأكد الذي يمكن في التوقعات والافتراضات الأساسية المستخدمة.
- تقييم مدى دقة وملاءمة بيانات المدخلات المستخدمة في نموذج تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة بالرجوع الي الأدلة الداعمة، ويشمل ذلك الموازنات التقديرية المعتمدة من قبل الإدارة، والأخذ في الاعتبار مدى معقولية هذه الموازنات التقديرية عن طريق مقارنتها بالنتائج التاريخية وأداء المجموعة مقابل الموازنات التقديرية.	يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (٧-٦) بالقوائم المالية الموحدة المرفقة بشأن السياسة المحاسبية للموجودات غير الملموسة، إيضاح رقم (٦-٧) بشأن الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة المتعلقة بالانخفاض في قيمة الشهرة وإيضاح رقم (٩) للإفصاحات ذات الصلة.
- تقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة، ويشمل ذلك الإفصاحات عن الافتراضات والأحكام الرئيسية والحساسة.	

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى المساهمين في شركة أسمنت المنطقة الشمالية
(شركة مساهمة سعودية)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
<p>وجود المخزون: بلغ صافي رصيد المخزون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م مبلغ ٧٥٠,٤ مليون ريال سعودي، وهو ما يمثل ٨٢% من إجمالي الموجودات المتداولة و ٢٠% من إجمالي الموجودات (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م: ٦٨١,٩ مليون ريال سعودي، وهو ما يمثل ٧٩% من إجمالي الموجودات المتداولة و ١٩% من إجمالي الموجودات)، ويشتمل المخزون على مواد خام ومخزون كلنكر وذلك على شكل أكوام في ساحات وهناجر مقامة لهذا الغرض، حيث إن تحديد الوزن لهذا المخزون غير ممكن من الناحية العملية. تقوم الإدارة بتقدير الكميات المتوفرة في نهاية السنة عن طريق قياس أكوام المخزون وتحويل القياسات إلى وحدة أحجام باستخدام زاوية الاستقرار والكثافة الكمية. وللقيام بذلك، تقوم الإدارة بتعيين خبير معاينة مستقل لتقدير الكميات في نهاية السنة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة باحتساب تكلفة المبيعات وقيمة المخزون في نهاية السنة استناداً إلى التكاليف المتكبدة والكميات المنتجة ورصيد المخزون في نهاية السنة. وبالتالي فإن وجود وتقييم المخزون وتكلفة المبيعات تتأثر بعملية جرد المخزون المبينة أعلاه في نهاية السنة.</p> <p>ونظراً لأهمية رصيد المخزون والتقديرات والافتراضات ذات الصلة المستخدمة في تحديد كميات مخزون المواد خام ومخزون كلنكر، فقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (٦-١٠) بالقوائم المالية المرفقة بشأن السياسة المحاسبية للمخزون وإيضاح رقم (٧-١) بشأن الأحكام والتقديرات المحاسبية المتعلقة بالمخزون، وإيضاح رقم (١٢) للإفصاح ذات الصلة بالقوائم المالية المرفقة.</p>	<p>لقد قمنا بالإجراءات التالية فيما يتعلق بوجود رصيد مخزون المواد الخام ومخزون كلنكر:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم التصميم والتنفيذ لإجراءات الرقابة الداخلية للدورة المحاسبية الخاصة بالمخزون. - حضور الجرد الفعلي للمخزون الذي قامت به المجموعة وخبير المعاينة المستقل. - قمنا بتقييم مدى كفاءة وقدرات وموضوعية خبير المعاينة المستقل الذي عينته المجموعة. - الحصول على تقرير جرد مخزون المواد الأولية ومادة الكلنكر المقدم من خبير المعاينة المستقل ومطابقة الكميات الواردة به مع كميات الجرد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. - تقييم مدى ملائمة وكفاية الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى

الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت تبدو بأية صورةٍ أخرى مُحَرَّفَةٌ بشكلٍ جوهري.

وعند قراءتنا للتقرير السنوي، فإذا خالصنا إلى وجود تحريف جوهري فيه، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن ذلك الأمر للمكلفين بالحوكمة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى المساهمين في شركة أسمنت المنطقة الشمالية
(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيدات معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو إغفال ذكر متعمد، أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى المساهمين في شركة أسمنت المنطقة الشمالية
(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

• تخطيط وتنفيذ أعمال مراجعة المجموعة بغرض الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الانشطة التجارية داخل المجموعة. كأساس لإبداء الرأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه والإشراف وفحص أعمال المراجعة المنفذة لأغراض مراجعة المجموعة. ونظّل وحدنا مسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا مالم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

شركة ار اس ام المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية



عبد الله بن أحمد الفداغي

ترخيص رقم ٧٠٦

الرياض، المملكة العربية السعودية

٢٨ رمضان ١٤٤٧ هـ (الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦ م)